جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

العوائق الإدراية والتنظيمية والاجتماعية التي تؤثر على مصداقية البيانات المتعلقة بالبحوث المرتبطة بالمؤسسات العقابية للبالغين

د. سعود بن ضحيان الضحيان

٢٠٠١م

العوائق الإدارية والتنظيمية والاجتماعية التي تؤثر على مصداقية البيانات المتعلقة بالبحوث المرتبطة بالمؤسسات العقابية للبالغين

د. سعود بن ضحيان الضحيان

العوائق الإدارية والتنظيمية والاجتماعية التي تؤثر على مصداقية البيانات المتعلقة بالبحوث المرتبطة بالمؤسسات العقابية للبالغين

المقدمـــــة

يمثل الجانب الأمني واحداً من أهم الاهتمامات التي تحرص عليها السلطات الإدارية في أي مجتمع ويتمثل ذلك الاهتمام في التعرف على طبيعة الممارسات غير الشرعية وغير القانونية، كمرحلة أولى لمواجهة ظاهرة الانحراف والجريمة، ثم السعي للتعرف على الأسباب التي ساعدت على حدوث تلك الممارسات كمرحلة ثانية، وذلك بهدف الانتقال إلى المرحلة الثالثة وهي رسم السياسات الاجتماعية والجنائية لتحقيق مزيد من الضبط الاجتماعي. ومزيد من العالمية في مواجهة أي سلوك منحرف.

وبرغم أن المسألة تبدو وكأنها مسألة سهلة ويمكن التعامل معها بطريقة سلسلة ولكن الواقع التطبيقي لتلك المراحل يختلف عن تصورها نظرياً، حيث أن الصعوبة لا تكمن في محور واحد ولكن هناك مجموعة من المحاور التي تشترك مع بعضها البعض وبصورة مختلفة في تعقيد تأسيس سياسة للتعامل مع الممارسات غير الشرعية وغير القانونية. وهذا ما نحاول التعرض له بإيجاز في هذه الدراسة النظرية.

الدراسات التنظيرية التي تهدف إلى تفسير ظاهرة ما، قد تخوض في قضايا جانبية كثيرة تحول بيننا وبين الوصول إلى تفسير نظري واقعي يتعلق بتلك الظاهرة المستهدفة بالدراسة. إلا أنه على الرغم من أن هذه الدراسات

النظرية والمكتبية لا تقدم معطيات تتعلق بتفاصيل الظاهرة إلا أنها تساهم في رسم إطار عام يمكن أن يبلور كثيراً من القضايا والفروض المتعلقة بفهم الظاهرة إضافة إلى أنها تشكل قاعدة صلبة للباحثين الذين يهدفون إلى فهم متعمق عن تلك الظاهرة، وبالمثل لهؤلاء المتخصصين الذين يسعون إلى بناء سياسات اجتماعية للتعامل مع هذه الظواهر

وتؤثر الحساسية لدى بعض الأجهزة الأمنية في الوطن العربي المرتبطة بالدراسات الأمنية على كثير من المتناولات العلمية لدرجة أنها تشكل عقبة يصعب تذليلها في أغلب الأوقات لعوامل كثيرة متشابكة ومترابطة يصعب على الباحث النفاذ من خلالها لتحقيق الهدف من إجراء الدراسة. وتزداد تلك الحساسية على جميع مستوياتها في الدول النامية على وجه العموم وفي وطننا العربي على وجه الخصوص، لظروف بنائية واجتماعية متنوعة ومن ثم فإن المشكلة الحقيقية التي تواجهنا عند الرغبة في إجراء أي دراسة تتناول الجانب الأمني وتتمثل في ظهور كثير من العقبات في جميع مراحل الدراسة منذ تبلور فكرة البحث حتى تعميم النتائج. ومن ذلك المنطلق سوف تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على هذه العقبات المتنوعة :

١ ـ العقبات المتعلقة بتصور الدراسات ذات الطابع الأمني وذلك قبل الشروع في إجراء تلك الدراسات.

٢ ـ الأبعاد الإدارية والتنظيمية للجهات المشرفة على المؤسسات العقابية من جهة الأبعاد وداخل المؤسسات العقابية نفسها من جهة أخرى.

٣ ـ العوامل غير الإدارية والتنظيمية المرتبطة بالحراك داخل المؤسسات العقابية، وعدم القدرة على تحديد ثبات نسبي لنزلاء تلك المؤسسات.

٤ ـ طبيعة قدرات الكوادر البشرية ومهاراتها داخل المؤسسات العقابية، وتأثير ذلك على تطبيق الدراسات الأمنية.

٥ ـ المعوقات الاجتماعية المرتبطة بالنزلاء من جهة، وتلك المرتبطة بأسرهم من جهة ثانية، وتلك الخاصة بالبيئة المرتبطة بقيم المجتمع، وأنساق نظمه الاجتماعية من جهة ثانية.

واستناداً إلى هذا التحديد لأهم الجوانب التي سوف يتم تسليط الضوء عليها يتضح لنا أن الدراسات الأمنية ليست من الدراسات السهلة، ولكنها تواجه الباحثين بكم هائل من العقبات التي تحول في أوقات كثيرة دون الوصول إلى دراسات علمية وواقعية تقدم تصوراً صادقاً عن الواقع الأمني للمجتمع خاصة إذا أدركنا أن هذه الدراسات سوف تشكل أساساً لكثير من البرامج والسياسات المتصلة بضبط التفاعل الاجتماعي وتنظيم إيقاعه.

وتتمثل المعضلة الرئيسية التي تبرز عند تناول أي جانب أمني بالدراسة في التناقض الحادث بين رغبة المؤسسات الأمنية في التعرف على طبيعة الظواهر الإجرامية ورصدها وتحديد عوامل نشأتها، وكذلك العوامل التي تزيد من تأثيرها، وأيضاً المشكلات المصاحبة لها والنتائج المترتبة عليها، والحلول المناسبة للتعامل معها من جهة وبين وجود العراقيل والعقبات التي تحول دون تنفيذ الدراسات والبحوث التطبيقية لتحقيق الهدف الذي تسعى إليه المؤسسات الأمنية من جهة أخرى، ويمكن إلغاء هذا التناقض من خلال تدخل المسئولين عن اتخاذ القرارات المتعلقة.

غير أنه قبل الدخول في تفاصيل هذه الدراسة الموجزة نود الإشارة إلى أن المؤسسات الأمنية في الوطن العربي تختلف في خصوصياتها، وبالتالي تختلف في حجم العقبات التي تواجه تنفيذ الدراسات الأمنية وطبيعتها، لكن الإطار العام لتلك القضية يكاد يكون متقارباً، وسوف نعرض فيما يلي لهذه العقبات على أساس مرحلي من إجراء هذه الدراسات.

أولاً : العقبات المتعلقة بالدراسات بالأمنية قبل الشروع في تنفيذها

يتطلب القيام بأي دراسة سواء كانت في المجال الأمني أو أي من المجالات الأخرى من الباحث الإدراك الكامل لمجتمع الدراسة، من خلال التعرف على سماته العامة وكذلك خصائصه المميزة، إذ يتطلب دراسة الظاهرة العادية في مجالها الاجتماعي البحث المركز للظاهرة في مجال تواجدها من خلال مجالات المعرفة المتعددة، فإذا كان الأمر كذلك فإنه من المتوقع أن لا تواجه الدراسات الأمنية عقبات في هذا المجال عن الواقع يختلف كثيراً عن ما هو قائم في الساحة العربية . إن الندرة التي تتسم بها المعلومات المتعلقة بالجوانب الأمنية وبخاصة فيما يتعلق بحالة المؤسسات العقابية ومدى فعالية الخدمات المقدمة للنزلاء وتوفر الحد الأدنى من المعاملة الذي فرضته المؤسسات الأمنية على أجهزتها خلال العقود الخمسة الماضية كل ذلك كان له تأثير على الباحثين، الأمر الذي دفعهم في كثير من الأوقات إلى الاعتماد على التوقعات والتخمين والمعلومات غير الموثقة من العاملين في مجال السجون .

بالإضافة إلى ذلك فإن ما هو متوفر يمثل تلك المعلومات التي سمحت بها المؤسسات العقابية، وينطبق عليه قول الله تعالى ﴿ لا يُسْمِنُ وَلا يُغْنِي مِن جُوعٍ ﴿٧﴾ ﴾(الغاشية، ٧) فمن حيث إنه لا يسمن : لا يقدم للباحث إلا كماً محدوداً لا يمكنه من وضع خطة بحث علمية يمكن أن تقدم نتائج يستفاد منها، أما من حيث أنها لا تغني من جوع فالباحثون يجدون أنفسهم في منتصف الطريق، فما هو متوفر من معلومات لا يمكنهم من مواصلة تنفيذ البحث وفق خطته الأساسية الموضوعة، الأمر الذي يبدد جهود الباحثين أو ينتهي بهذه الجهود إلى نتائج مختزلة .

وقد كان هذا الوضع نتيجة لعدم قناعة كثير من المسئولين - وبخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين - بالعائد المتوقع من القيام بالدراسات الميدانية والبحوث التطبيقية في مجال الدراسات الأمنية بحث ساهم هذا الاتجاه في اكتفاء الدراسات الأمنية بمستوى الدراسات الاستطلاعية نظراً لعدم توفر قدر من تلك الدراسات السابقة والتي كان من المفترض أن تساهم في تأسيس تراكم علمي يساعد في بلورة دراسات متقدمة تسعى إلى تفسير الظواهر الأمنية وتحليلها . وليت الأمر بقي على هذا الوضع ، إلا أننا نجد أن ما هو متوفر من دراسات متواضعة لا يغطي نسبة معقولة من المجالات الأمنية . ويذكر في هذا الصدد (بدر ١٤١٨هـ) مجموعة من المجالات التي ما زالت لم تطرق على الرغم من أهيمتها ومنها على سبيل المثال :

- عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم من المؤسسات العقابية .
- تواضع فعالية البرامج الإصلاحية في المؤسسات العقابية وتلبيتها لمتطلبات المجتمع المتغيرة .
- الخلوة الشرعية داخل المؤسسات العقابية .
- الصراعات بين التوجهات الإصلاحية الحديثة والاتجاهات العقابية التقليدية وأثر ذلك على فعالية المؤسسات العقابية .
- اتجاهات الجريمة في الوطن العربي .
- تكامل الكيانات البحثية في المجالات الأمنية على مستوى الدول العربية (بدر ، ١٤١٨هـ ص ١٨ - ١٩)

واستناداً إلى جوانب القصور التي عرضنا لها أو التي أعاقت القيام بدراسات في مجال الدراسات الأمنية ، فإننا نستطيع الوصول إلى مجموعة الاستنتاجات التالية :

- إن ماهو متوفر من دراسات استطلاعية لا يساهم في بناء تراكم علمي كما لا يساعد في نشوء دراسات تفسيرية وتحليلية تشكل المرحلة الثانية والتالية لهذه الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية.
- إن غالبية الدراسات التي تم تنفيذها لا تغطي الاهتمامات الجوهرية في مجال الظواهو الأمنية، الأمر الذي ترك كثيراً من الظواهر الهامة دون معالجة.
- إن المعلومات المتوفرة عن المؤسسات العقابية تطبع بطابع السرية وبخاصة فيما يتعلق بالمؤسسات العقابية للبالغين، مما يتعذر معه الحصول عليها إلا عن طريق المكاتبات ومن خلال خطوات روتينية تتصف بالتعقيد في مضمونها، وذلك راجع لكثرة التعميمات التي تصدر من الجهات التنظيمية والمشرفة على المؤسسات العقابية والتي تفرض عدم تقديم معلومات يمكن أن تفسر بطريقة سلبية، الأمر الذي يصيب القائمين على تلك المعلومات بنوع من الحذر المتطرف خشية المساءلة، ومن ثم نجدهم يرفضون عادة تقديم تلك المعلومات لطالبيها لأنهم في الغالب لا يقدرون أهمية هذه المعلومات في إجراء البحث العلمي وعلى تطوير السياسات الجنائية واضعين نصب أعينهم العبارة التالية (لا تقدم أي معلومة تسلم من المساءلة).

وفي هذا الإطار يجد الباحثون أنهم مضطرون إلى الاعتماد على أنفسهم في إعداد خطط دراساتهم دون امتلاك المعرفة بحدود المعطيات التي تتعلق بالظواهر التي يقومون بدراستها الأمر الذي يعرضهم لعقبات منهجية عديدة. فالباحث لكي يجري دراسة على أي مؤسسة عقابية يحتاج في البداية لتحديد مجتمع الدراسة الذي سوف يدرسه من خلال عينة مناسبة

لكي يعمم نتائجه المتوقع الحصول عليها . غير أن هذا الوضع لا يتم في أغلب الأوقات، من أجل ذلك سوف نعرض لأهم تلك العقبات التي تؤثر على المنهجية العلمية عند الشروع في تنفيذ الدراسات المرتبطة بالظاهرة الأمنية ومن أهمها :

مجتمع الدراسة Population

ويقصد بمجتمع الدراسة هو ذلك المجتمع الذي يسعى الباحث إلى إجراء الدراسة على أفراده، بمعنى أن كل فرد أو وحدة أو عنصر تقع ضمن حدود ذلك المجتمع يعد ضمنا من مكونات ذلك المجتمع، وهو ما يعني أن كل ظاهرة أو قضية اجتماعية يتعرض لها الباحث بالبحث أو الدراسة لا بد لها من مجتمع أساسي .

ويعرف روسي وآخرون (Rossi et al, 1983) مجتمع الدراسة بأنه مكون من مجموعة من العناصر التي تعرف بأنها الوحدات الأساسية التي تشكل مجتمع الدراسة (ص ٢٣)، وفي هذا الإطار يمكن أن تكون وحدة التحليل . أو مفردة الدراسة فرداً، و أسرة أو مؤسسة، أو مجتمعاً محلياً أو وثيقة أو قد يكون فعلاً اجتماعياً كالطلاق أو الانحراف (كما هو الحال عند الرغبة في دراسة اتجاهات الجريمة في مجتمع ما، حيث تصبح الجرائم المسجلة هي مجتمع الدراسة، ويتم سحب عينة منها، أو عند الرغبة في معرفة بعض المعلومات عن حالات الانحراف، فيصبح سجل حالات الانحراف هو مجتمع الدراسة، وتسحب منه عينة في حالة كون السجل يشمل العديد من الحالات . الخ . ، نيومان (Neuman 195, . p : 1994) وتحدد طبيعة مجتمع الدراسة بناء على تحديدنا لطبيعة مشكلة الدراسة (Nachmias : 1987 181 & Nachmias, p) كما يعرف جرنل ووليمز (Grinnell 118, . p : 1990)

& Williams) مجتمع الدراسة باعتباره يشمل الأفراد أو الأشياء التي تتعلق بالدراسة. ولتوضيح المقصود بمجتمع الدراسة، فإننا نوضح ذلك بمثال السجن كمجتمع للبحث.

فعلى سبيل المثال، عندما نقول مجتمع السجن هو مجتمع الدراسة، فنحن نقصد بذلك كل نزيل في المؤسسة العقابية المستهدفة بالدراسة، باعتبار أن النزلاء هنا يمثلون مفردات مجتمع البحث.

وفي هذا الإطار يمكن أن يحتوي مجتمع البحث على مجتمعات دراسة فرعية متعددة، وكل مجتمع من المجتمعات الفرعية يمكن أن يتجزأ بدوره إلى عدد من المجتمعات الأقل حجماً، وهكذا حتى نصل إلى مجتمع لا يمكن تجزئته. فعلى سبيل المثال يمكن القول أن مجتمع السجن يحتوى على مجتمعات جزئية مثل مجتمع الأحداث، ومجتمع الشباب ومجتمع البالغين ومجتمع العاملين في تلك المؤسسات، ولا يعني ذلك أن مجتمع الدراسة يتكون دائماً من الأفراد، فقد يكون مجتمع الدراسة هو الأنظمة المعمول بها في المؤسسات العقابية أو البرامج الإصلاحية المنفذة أو الخدمات المقدمة، وفي هذا الصدد يتميز المجتمع بأن له حدوداً جغرافية محددة، فالسجن المركزي مثلاً في المدينة محدد جغرافياً. ويمكن أن يجزأ ذلك المجتمع إلى عدة أجزاء كأن نقول الأجنحة الخاصة بالأحداث أو المراهقين.

يتضح مما سبق أن جميع أنواع مجتمعات الدراسة التي تم التعرض لها تتصف كلها بكونها مادية أي يمكن تحديد حدودها، ويمكن في الوقت نفسه الوصول إليها. وقد يأخذ مجتمع الدراسة نمطاً آخر مختلفاً تماماً، كأن يكون ذلك المجتمع هو نمط لفعل إجرامي مثل طبيعة الجريمة ونوعها أو الانحراف. وبذلك يصبح مجتمع الدراسة هو مجموع الأفعال الاجتماعية التي حدثت

في مكان وزمان محددين من قبل الباحث. وعلى هذا النحو نصل إلى أن مجتمع الدراسة مصطلح يفهم من واقع تعريفه من قبل الباحث. فعندما نقول مجتمع النزلاء مثلاً فلا بد من تحديد أي نزلاء سوف تتضمنهم الدراسة، بحيث يستدل على مجتمع البحث من صيغة المفردات التي سوف تخضع للدراسة.

من خلال ما تم تناوله من شرح لمجتمع الدراسة يتضح أن الباحث يحتاج إلى كم من المعلومات عن المؤسسة العقابية المزمع دراستها ومعلومات عن طرق تصنيف النزلاء إلى عنابر وإحصاء أعدادهم وتحديد أنواع جرائمهم، لكي يتمكن الباحث من تحديد العينة الممثلة لمجتمع الدراسة وسحب مفرداتها، إن أي قصور في تلك الإجراءات سوف ينعكس وبطبيعة الحال على ما يصل إليه الباحث من نتائج، بل قد تدفع تلك العقبات التي قد يواجها إلى التخلي عن تنفيذ البحث من البداية.

الحراك السريع داخل المؤسسات العقابية

يعد الدخول في طبقة اجتماعية أو الخروج منها أمراً مألوفاً في كثير من المجتمعات الأمر الذي يترتب على أي حركة اجتماعية، حيث يغير الناس على أساسها مراكزهم ومواقعهم وهذه الحركة تسمى بالحراك الاجتماعي (Social Mobility) فالدورة الاجتماعية التي تترتب على مثل هذا التحرك توجد بالطبع في كل مجتمع ولكن سرعتها تختلف من مجتمع إلى آخر ففي المجتمعات البدائية يعد تحرك الناس داخل المجتمع محدوداً وبطيئاً. أما في المجتمعات الحضرية فتكون حركتهم أكثر سرعة واتساعاً، ويتعلق هذا المفهوم بحركة انتقال الأفراد من مركز إلى آخر، ومن مكان إلى آخر سواء داخل المدينة أو خارجها (الضحيان، ١٤١٨هـ: ص ٣٢-٣٣)، إن

فهم الحراك الاجتماعي للمجتمع سوف يساهم في إلقاء الضوء على أثر الحراك الاجتماعي على ظاهرة الجريمة وبالتالي ربط فهم الجريمة بالتغيرات الناتجة عن ذلك الحراك. أما ما يتعلق بالحراك داخل المؤسسة العقابية، فنقصد به عدم استقرار مجتمع الدراسة على وتيرة واحدة. فالقرارات السياسية التي تفسر عن إفراج من النزلاء في المناسبات الدينية والوطنية تجعل استقرار مجتمع المؤسسة العقابية غير ثابت. ويتضح ذلك أكثر في المؤسسات العقابية الخاصة بالنساء. إن الحراك السريع الذي يتم داخل المؤسسات العقابية مع طول الإجراءات النظامية التي تتبع لأخذ الموافقة على إجراء الدراسة، والتغيرات السريعة في الحراك داخل المؤسسات العقابية، لن يمكن الباحث من التعامل مع مجتمع دراسة ثابتة نسبياً.

ثانياً: العقبات المتعلقة بالأبعاد الإدارية والتنظيمية للجهات المشرفة على المؤسسات العقابية

ولتوضيح ذلك نجد أن الأجهزة الإدارية التي تتولى الإشراف على المؤسسات العقابية تعد حلقة الوصل بين المستويات الإدارية للسلطة الأمنية والمستويات المنوطة بتنفيذ السياسات الأمنية للدولة. بذلك تقوم الإدارات الأمنية من المستوى المتوسط بمهمة مزدوجة، وهي عملية نقل التعليمات من الجهات العليا ومراقبة تنفيذها في إطار المستويات الدنيا. وتتحمل تلك الإدارات مسئولية فهم تلك القرارات والتعليمات والتعميمات، ومن ثم نقلها إلى إدرات المؤسسات العقابية وأخيراً التأكد من تطبيقها بالشكل الذي تريده السلطة العليا في المجتمع. وكون الصبغة العسكرية هي التي تشكل أساس العلاقة بين المستويات الثلاثة، فإن تنفيذ تلك الأوامر والتعليمات يتم عادة دون تردد أو نقاش حتى لا يقع أحد في المساءلة القانونية. بل إن

الأمر يتجاوز ذلك حيث يتأسس الحرص الزائد عند القائمين على تلك المؤسسات حتى لا يتعرضوا للمساءلة القانونية ومن ثم نجدهم يعمدون إلى تغليف الأمور بالسرية حتى يضمنوا عدم المساءلة، إلى جانب تلك المسألة هناك عدد من الأمور المرتبطة بالجهات المشرفة على المؤسسات العقابية منها:

- إن القائمين بالإشراف على المؤسسات العقابية هم في الغالب من ذوي الصبغة العسكرية البحتة فيما يتعلق بعملية إعدادهم، وفي هذا الإطار لم تركز عملية إعدادهم وتأهيليهم في المراحل الأولى على أهمية الدراسات والبحوث العلمية على أنها الوسيلة المثلى للتعرف على الظواهر الإجرامية وتحديد أفضل السبل للتعامل معها، ومن ثم تحجيمها، بقدر ما كان التأكيد خلال عملية الإعداد على كيفية استخدام البحث والتحري عن الجريمة ومرتكبيها، فقد كانت الاعتبارات المتعلقة بالناحية الأمنية فقط هي الاعتبارات الموجهة لعملية الإعداد والتأهيل.
- على الرغم من التطور الكبير في وسائل التعامل مع البيانات والمعلومات، فما زالت كثير من القيادات المشرفة على المؤسسات العقابية في الوطن العربي لا تتعامل معها بشكل ملائم، مما يجعل التعامل مع البيانات يعطي نتائج سلبية. إذ يفترض أن تكون جميع البيانات مبوبة ومصنفة بحيث تقدم الإدارات المعلومات لمن يطلبها لغاية البحث العلمي وتحجب ما تعتقد أنه سري أو ذا حساسية، ولا يضر كثيراً بإجراء البحوث أو الدراسات العلمية.
- على الرغم من التغيرات التي تحققت في فهم تلك القيادات في الوقت الراهن لأهمية البحوث إلا أنها تصر دائماً على ضرورة أن تنجز البحوث إلا أنها تصر دائماً على ضرورة أن تنجز البحوث في وقت محدد كأنه شأن عسكري لا يخضع لمعايير واعتبارات علمية عديدة. وقد يكون ذلك

بطبيعة الحال انعكاساً للثقافة العسكرية الصرفة . غير أننا ينبغي أن نركز في عملية إعداد وتأهيلهم على أهمية التريث في إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالظواهر الجنائية، حتى تصل الحقائق التي يمكن أن نؤسس، استناداً إليها سياسات جنائية فعالة .

ـ انشغال القيادات الأمنية بالقضايا الأمنية يجعلهم ينصرفون بشكل دائم لتلك القضايا وبالتالي يكون الاهتمام بالقضايا البحثية أمراً ثانوياً .

ـ تعد التغييرات في القيادات الأمنية من المسائل التي تحدث دون إشعار مسبق، حيث تنعكس تلك التغييرات على مستوى الأداء تبعاً لنوعية التشكيل الجديد . ويكون التأثير على البحث في المجالات الأمنية ملحوظاً أكثر، وفي هذا الإطار يكون تأثير هذه التغييرات سلبياً أو إيجابياً تبعاً لنوعية القيادات الجديدة . وهذا لا يعني أنه لا توجد أرضية صلبة تتمثل في استمرار غالبية تشكيلات الأجهزة الأمنية بما يساعد الباحثين على إنجاز بحوثهم، وبخاصة أن تنفيذ البحوث يتطلب وقتاً ليس بالقصير

ـ تعد قرارات الإدارات الأمنية نهائية غير قابلة للتراجع في كثير من الأوقات بغض النظر عن طبيعة القرار الأمر الذي يؤثر على البحوث والدراسات، وذلك لأن منطق البحث العلمي يستند بالأساس إلى المنطق والحوار ومقارعة الرأي بالرأي .

يشير (فهمي) إلى مجموعة من الصعوبات التي تواجه تطبيق البحوث الميدانية في المجالات الأمنية، من أهمها : النقص في الموارد البشرية المدربة لتطبيق نتائج تلك البحوث والإجراءات الإدارية المعقدة والطويلة والمعددة والصعوبات المرتبطة بالنزلاء وقصور بعض الأدوات المنهجية التي يتم استخدامها كالمقاييس والاستبيانات وعمليات الملاحظة وأخيراً عدم مشاركة

العاملين في المؤسسات العقابية للباحثين عند قيامهم بالدراسات الميدانية (فهمي، ١٤١٧هـ : ص ٨٨-٨٩)

ويضيف المهيزع صعوبة أخرى حيث يشير إلى أن البيانات الإحصائية التي تصدرها الأجهزة الأمنية فإنها لا تعطي للباحثين صورة حقيقية لانتشار الجريمة وطبيعة المجرمين على الرغم من أهمية تلك البيانات (المهيزع، ١٤١٧هـ : ص ١١٣).

ومن الأمثلة الواقعية على ذلك ما واجهه الباحث في تنفيذ أحد البحوث المطبق على عدد من الدول العربية والذي مازال في طور التنفيذ، حيث كانت هناك موافقة من الجهات المسئولة على تنفيذ البحث، وقد تم تطبيق الاستمارة الأولية لاختبارها، وبعد أن تم إعداد الاستمارة بشكلها النهائي فوجئ الباحث بأن الجهات المسئولة قد غيرت رأيها، وكان ذلك نتيجة لتغير في القيادات العليا في ذلك المجتمع. حيث تمت الموافقة على إجراء الدراسة في مجتمع آخر شريطة أن تتولى الجهات المشرفة على المؤسسات العقابية القيام بمهام جمع البيانات دون أن يكون للباحث أي دور في عملية جمع البيانات، كما أن دولتين آخريين لم تقوما حتى بمجرد الرد على رغبة الباحث في إجراء الدراسة. حيث يتناقض هذا الوضع مع التصريحات التي يعلنها المسئولون في أجهزة الإعلام المختلفة ويؤكدون فيها الاهتمام بالدراسات والبحوث في المجال الجنائي لتطوير المؤسسات العقابية في المجتمعات العربية.

١ ـ الأبعاد الإدارية والتنظيمية للجهات داخل المؤسسات العقابية

تعد الإدارة التنفيذية في المؤسسات العقابية محور العملية الأمنية، حيث تضم هذه المؤسسات الفئات التي تصنف على أنها خارجة على

القوانين والتشريعات الاجتماعية غير أنها تقوم بعملها في إطار كم هائل من التشريعات واللوائح والنظم والتعليمات والتعميمات الكثيرة التي يصعب مجرد حصرها وتصنيفها. ويقوم بالعمل في تلك المؤسسات العقابية جهاز عسكري يفهم معنى الأداء العكسري الذي تدرب عليه ولكنه يحتاج إلى مزيد من الفهم في مجال إنجاز الدراسات والبحوث الاجتماعية. ونقصد بذلك أهمية أن يتضمن الجهاز الوظيفي في تلك المؤسسات كادراً يهتم بالوضع الاجتماعي ونقصد بذلك الأخصائيين الاجتماعيين. ولعل من أكثر العقبات بروزاً في نطاق المؤسسات العقابية العربية هو عدم توفر الباحث المعد للعمل في تلك المؤسسات، وهو في العادة الأخصائي الاجتماعي، وحتى إن وجد في بعض المؤسسات، فإنه في العادة توكل إليه مهام وأعمال غير تلك التي ينبغي عليه القيام بها.

ومن الأمثلة الواقعية على ذلك أن إحدى أكبر المؤسسات العقابية في الوطن العربي لا يوجد بها أخصائي اجتماعي واحد. فكيف يمكن أن نتحدث عن عناصر مدربة في المؤسسات العقابية لمساعدة الباحثين. كما أن العدد المتوفر من أخصائيين اجتماعيين في بعض المؤسسات العقابية الأخرى لا يتناسب مع عدد النزلاء، حيث تصل نسبة الأخصائيين الاجتماعين إلى عدد النزلاء نسبة (١ : ٥٠٠) وهذا يعني أن الأخصائيين الاجتماعيين لا يستطيعون القيام بأدوارهم بحدودها الصحيحة نظراً لضغط الأعداد الكبيرة للنزلاء. هذا من جانب ومن جانب آخر يجد الأخصائيون الاجتماعيون أنفسهم نظراً لصفتهم المدنية أقل مكانة في نظام عسكري صرف لا يهتم بالأدوار الحقيقية التي يفترض أن يقوموا بها، والغريب في الأمر أن كلا من العاملين في المؤسسات العقابية من مدنيين وعسكريين لم يعدوا أو يهيئوا منذ البداية كعاملين في المؤسسات العقابية ولكنهم تلقوا دورات لاحقة

ساهمت في تطوير معارفهم بالأدوار التي يجب أن يقوموا بها والمسئوليات المناطة بهم، سواء أكان ذلك قبل التحاقهم بالعمل أو بعد وجودهم على رأس العمل، الأمر الذي يجعل إعدادهم للعمل في المؤسسات العقابية له طبيعته الثانوية وهو ما يؤثر على إنجازهم لمهامهم وأدوارهم.

وفي هذا الصدد يشير المجلس الاستشاري العالمي والعلمي والمهني لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة وإشاعة العدالة الاجتماعية الدولية، إلى أن عمليات التدريب المبدئية وإعداد طاقم المؤسسة العقابية من المشاكل الخاصة التي تتعلق بالجوانب الموضوعية والمنهجية للعمل في المؤسسات العقابية. فعلى الرغم من وجود عمليات تدريبية عديدة في هذا المجال إلا أنها لم تحقق إنجازات مرضية لحل هذه المشاكل. وفي هذا الإطار يمكننا القول بصفة عامة أن طاقم المؤسسة العقابية ليس لديه الوقت الكافي للتدريب بسبب كثرة الأعمال الضرورية الملقاة على عاتقه. وهذه المسألة ظاهرة واضحة في الدول النامية، حيث أن المخصصات المالية المخصصة للتدريب ضئيلة (١٩٩٦ : ص ٥-٦)، وعدد أفراد المؤسسة العقابية المؤهلين محدود بالرغم من كثافة نزلاء المؤسسات العقابية الأمر الذي يؤثر على أدائهم لواجباتهم.

بالإضافة إلى ذلك العمل في مجال المؤسسات العقابية من المجالات غير المرغوب فيها بالنسبة لبعض العسكريين بل إن العمل فيها يعد نوعاً من إظهار شعور عدم الرضا نحو الذين يتم نقلهم للعمل في المؤسسات العقابية. ولعل أصدق الأمثلة على ذلك ما حدث في دولة عربية كبيرة حدثت فيها تغييرات في الجهاز الأمني حيث تم نقل ضباط من مراكز حساسة (بلغة رجال الأمن) إلى مراكز عادية وهي المؤسسات العقابية. إلى جانب ذلك تعاني

المؤسسات العقابية في الوطن العربي وبخاصة التي تستقبل البالغين من مجموعة من المشاكل التي تجعلها غير قادرة على أداء رسالتها بالمستوى الملائم. ويمكن تحديد أهم تلك المشكلات على النحو التالي :

- كثافة أعداد النزلاء بما لا يتناسب مع سعة المؤسسة العقابية وحجم الكادر الوظيفي. ولعل أصدق شاهد على ذلك ما لاحظه الباحث في إحدى المؤسسات العقابية حيث تم تحويل مسجد المؤسسة العقابية من مكان للعبادة ولتلقي المحاضرات والدروس الدينية إلى جناح لإقامة النزلاء.
- عدم تناسب حجم الكادر من عسكريين ومدنيين مع حجم أعداد النزلاء، الأمر الذي يؤثر على أداء الفئة الأولى لأدوارها بالمستوى الملائم.
- ضعف الإمكانيات المادية مما يعطل جانباً كبيراً من البرامج الإصلاحية داخل المؤسسات العقابية فتنتفي فكرة الإصلاح عن تلك المؤسسات.
- نتيجة لقلة أعداد العاملين في المؤسسات العقابية يتم تكليفهم بأعمال إضافية تجعلهم مرهقين بصورة دائمة مما يؤثر على مستوى أدائهم لمهامهم الأساسية.
- يؤدي تزايد أعداد النزلاء داخل المؤسسات العقابية إلى وضعهم في وضع نفسي سيئ وبالتالي لا يقبلون على برامج المؤسسة الإصلاحية ويرفضون أي صورة للتعاون أو الاستفادة من هذه البرامج.
- إن ما سبق ذكره يوصلنا إلى استنتاج هام يتمثل في أن تلك المؤسسات العقابية تواجه ضغطاً كبيراً في مجال أداء مهمتها الأمنية، وبالتالي فهي لا تستطيع في نفس الوقت إعداد باحثين مؤهلين للقيام بالدراسة وجمع المعلومات. لذلك فإن مهمة جمع البيانات الخاصة بالبحوث الأمنية تقع

على عاتق النزلاء أنفسهم من المتعلمين، ويبقى الأميون بشكل متكرر خارج نطاق البحوث والدراسات.

على الرغم من تلك العقبات التى تواجه المؤسسات العقابية في القيام بواجباتها تجاه النزلاء والمجتمع فإن الباحثين فيها يواجهون بالإضافة إلى ذلك صعوبات كثيرة نعرض لبعضها فيما يلي :

١ ـ التعامل مع الجهاز التنظيمي والإداري للمؤسسة العقابية

حيث يتعرض الباحثون لبعض المشكلات أثناء تعاملهم مع أجهزة المؤسسات العقابية في سعيهم للحصول على بعض البيانات أن تيسر لهم إجراء دراساتهم. نذكر من هذه المشكلات ما يلي :

ـ صعوبة الحصول على قوائم بأسماء النزلاء، وذلك لتحديد مجتمع الدراسة ومن ثم تحديد حجم العينة ليتمكن الباحث من سحب العينة، وبالتالي فإن الأسلوب الغالب في الدراسات هو توزيع الاستبيانات كيفما اتفق على أي نزيل يتم مقابلته مع إجباره في كثير من الأوقات على تعبئتها بغض النظر عن صحة إجابته وصدقها

ـ لا يستطيع الباحث أن يقابل النزلاء في أغلب الأحيان، وبالتالي لا يتمكن من التحقق من صحة المعلومات. وفي حالة نقص المعلومات التي تشكل إجابات على بعض أسئلة الاستبيان لا يعرف الباحث في العادة من هو المبحوث وبالتالي يفقد الكثير من تلك الاستبيانات لكونها غير صالحة أو غير مكتملة.

ـ التناقض بين ما يبديه بعض المسئولين عن تلك المؤسسات العقابية وبين الدور الحقيقي الذي يمارسونه، ففي زيارة لي لإحدى المؤسسات العقابية العربية كان مستوى الترحيب كبيراً لدرجة أنني اعتقدت أن ما يقال عن

العقبات التي تواجه الباحثين عند قيامهم بدراساتهم داخل المؤسسات العقابية قد يرجع لعدم قدراتهم على فهم واقع تلك المؤسسات، ولكن بعد أن قطعت شوطاً كبيراً في مسار البحث أحسست وكأن الأرض التي كنت فخوراً بها تهتز، وتقطعت الجسور، ووجدت نفسي قد أبدأ من جديد. لقد ذهب كل ما أنجزته أدراج الرياح، نعم لقد أصبحت ككرة تتنقل من مسئول إلى مسئول آخر، وبذلك ضاع جهد ثلاثة أشهر في لحظه بدون سبب محدد أو واضح. والمشكلة أن القرارات في تلك المؤسسات نهائية غير قابلة للتفاوض.

ـ يواجه الباحثون بالإضافة إلى ذلك صعوبات مالية، حيث أن البحوث في المجالات الأمنية مكلفة للغاية ولا تستطيع المؤسسات الأمنية تمويلها لأنها ليست ذات أولوية من بين الأولويات الأمنية الأخرى (أحمد، ١٤١٨هـ ص ٥٢).

٢ ـ التعامل مع نزلاء في المؤسسة العقابية

على الرغم من صعوبة مقابلة النزلاء داخل المؤسسات العقابية لأمور كثيرة لا نعرف لها سبباً مقنعاً، غير أنه في حالة النجاح في مقابلتهم فإن هناك عقبات أخرى تظهر من أهمها :

ـ تشكك كثير من النزلاء في سبب تلك المقابلة والبيانات المطلوبة، ويحدث ذلك لخوفهم من احتمالية استخدام البيانات التي سوف يقدمونها ضدهم الأمر الذي يجعلهم غير متجاوبين مع الباحث.

ـ تسبب كثير من البيانات الخاصة قلقاً لديهم خشية أن يتم تسريب تلك المعلومات، لذلك نجد بعضهم لا يدلي بمعلومات صحيحة. ويحدث ذلك في المجتمعات التي تتصف بقوة العلاقات الأولية حيث يعرف الناس بعضهم بعضاً.

ـ تدني المستوى التعليمي للكثير من النزلاء مما يجعلهم في كثير من الأوقات خارج نطاق الدراسات والبحوث التطبيقية، خاصة إذا لم يتمكن الباحث بنفسه من تطبيق الاستبيان على ما أشرت.

ـ تضم بيئة السجن ثقافات متباينة حيث نجد فيها جميع ثقافات المجتمع الفرعية، وبالتالي يتطلب تصميم استبيان ملاءمة هذه المستويات الثقافية المختلفة، فما يفهمه الحضري لا يفهمه الريفي والعكس صحيح أيضاً، وذلك يفرض على الباحث في صياغته للاستبيان أن تتم الصياغة بلغة مفهومة لمستويات عديدة.

٣ ـ كوادر المؤسسات العقابية

تعد الكوادر المهنية المدربة في المؤسسات العقابية محور العمل الناجح، ووسيلة لتحقيق الأهداف المرسومة للمؤسسات العقابية. غير أن ذلك يعد تصوراً نظرياً نأمل تحقيقه، حيث نجد أن واقع المؤسسات العقابية في الوطن العربي يختلف كثيراً عما هو مأمول. فما زالت فكرة العقاب وحدها هي المحور الأساسي الذي يتم به تشغيل المؤسسات العقابية، وإذا كانت هناك بعض التوجهات الإصلاحية في كثير من تلك المؤسسات العقابية إلا أنها تأخذ عادة طابعاً صورياً. ففي بعض المؤسسات العقابية التي تدخل ضمن المؤسسات الإصلاحية، يفترض وجود برامج إصلاحية، وبرامج تعليمية، وبرامج إرشادية دينية إلا أن ضعف الإمكانات وعدم توفر الكوادر المدربة يجعل معظم تلك البرامج حبراً على ورق، وحتى لو توفرت فإن الأعداد الهائلة للنزلاء لا تتيح الفرصة للاستفادة من هذه البرامج. هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن البرامج الإرشادية على وجه الخصوص لا تنفذ إلا على فترات بعيدة مما يلغي الفائدة المرجوة منها حيث ينبغي أن تراعي التتابع

في إنجاز هذه البرامج بما يساعد على وجود تراكم في تأثيرها، الأمر الذي يؤدي إلى إنجاز مهمتها ودورها في الإصلاح.

وفي هذا الصدد تقوم بعض المؤسسات العقابية بتعيين بعض الكوادر في وظيفة باحث في حين أن تلك الكوادر لم تعد في الأصل أو تدرب على البحث، حيث يتم التعيين لشغل الوظيفة المتوفرة لا أكثر، وذلك يعكس عدم إدراك الدور الحقيقي للباحثين من قبل القائمين على المؤسسات العقابية. ومع ذلك فإن ضغط العملي يدفع إلى تكليف المسئولين عن تلك المؤسسات بأعمال لا تمت بصلة إلى الوظيفة التي عينوا عليها، الأمر الذي يعكس عدم قناعة واضحة بأهمية البحث العلمي في نطاق المؤسسات العقابية.

حيث ساهمت هذه العوامل السابقة في إضعاف الكوادر المتخصصة بالدور البحثي في المؤسسات العقابية، الأمر الذي انعكس على عمليات البحث ودراسة حالة النزلاء، نظرا لأن ملفات النزلاء لا تحتوي على معلومات كافية يمكن أن تفيد الدراسات أو البحوث العلمية، إضافة إلى أن معظم ما توفر من بيانات في تلك السجلات ينحصر في الناحية الأمنية، وعلى الرغم من أهمية هذا البعد إلا أنه لا يفي بأغراض البحث العلمي الذي يحتاج إلى قدر كبير من المعطيات الواقعية التي تتعلق بالبيانات الاجتماعية المختلفة التي ينتمي لها النزيل.

رابعاً : العوائق الاجتماعية المرتبطة بالبيئات الاجتماعية والثقافية للنزيل

في هذا الإطار بفرض العوامل المعوقة والتي تتصل بالنزلاء أنفسهم وشخصياتهم، أو تتعلق بالبيئة التي ينتمون إليها، أو تلك التي ترتبط بالمجتمع الذي عاشوا في إطاره وتفاعلوا في نطاق نظمه الاجتماعية المختلفة، وفي هذا الإطار تعد المجتمعات العربية بصفة عامة من المجتمعات المحافظة، يعد الخروج عليها خروجاً عن العرف والسلوك الاجتماعي. حيث يعتبر ذلك من الأمور غير المرغوب فيها. وإذا كان ذلك الوضع مرفوضاً فكيف الحال بما يتعلق بالانحرافات السلوكية للنزيل أو اقترافه للجريمة، وما هو وقعها على بيئاته الاجتماعية المختلفة.

وتساهم نظم المجتمع وعاداته وأنساقه الاجتماعية على تفعيل حساسية المجتمع إزاء من يحاول التعرف على خصوصياته. حيث جعلت هذه المسألة من الصعب دراسة الظاهرة الإجرامية في المجتمع، بسبب ما يواجهه الباحث من معوقات تفرض نفسها على من يحاول التعرف على أبعادها. فمشكلة المخدرات أو المشكلات الأخلاقية لا يمكن التعامل معها في المجتمع الخارجي. لأنه من الصعب تحديد مجتمع الدراسة وبالتالي يصعب أو يستحيل سحب عينة عشوائية أو غير عشوائية، وإن كان العلم الاجتماعي قد طور أساليب أخرى للتعامل مع مثل هذه الظواهر، أو الواقع كمنهج دراسة الحالة.

وفي هذا الإطار نجد أن هذا الوضع قد ساهم بلا شك في جعل المؤسسات العقابية المصدر الوحيد لدراسة الظواهر الاجتماعية، فليس من المعقول أن نجد مدمناً للمخدرات يصرح بذلك علناً، أو أن مرتكبة السلوك

الجنسي المنحرف تقر بفعلها، أو أن سارقاً أو مزوراً يمكن أن يعلن عن فعله، ويمكن أن نقيس على ذلك العديد من الظواهر الإجرامية في المجتمع.

وبرغم هذه العقبات ظهرت بعض الدراسات القليلة عن الجريمة بصفة عامة وفي العادة يكون المجتمع هو المصدر الأساسي الوحيد للمعلومات. هذا الأمر يجعل فرص التعرف على مكونات الجريمة وأسباب حدوثها محدودة، نظراً لعجز الباحث عن توسيع دائرة المعلومات، ونقصد بذلك إلقاء الضوء على أسرة النزيل، والتعرف على البيئة التي نشأ فيها والأصدقاء الذين تعرف عليهم، حتى يمكن رسم صورة واضحة المعالم للظاهرة المدروسة، أي لا يصبح أمام الباحث من سبيل سوى تناول الظاهرة بصورة غير مباشرة بالبحث والدراسة دون أن يركز على نزيل المؤسسات العقابية بصورة مباشرة. وتبرز هذه القضية كنتيجة لسيطرة قيم ونظم المجتمع على أفراده، فما زال مجتمعنا العربي محافظاً، حيث يرفض الكثير من أفراده الإقرار بالفعل المخالف لتلك القيم والنظم وإن كان قد اقترفها. ذلك الأمر لا يتيح لدراسة ظاهرة الجريمة في بيئتها.

وبذلك لا يشكل هذا العائق فقط عقبة مباشرة في مجال الدراسات ولكن أيضاً في مجال إعداد النزيل لمواجهة المجتمع الخارجي حيث تمتنع الأسرة في كثير من الأوقات عن مقابلة الأخصائي الاجتماعي، بل إن الأمر قد يتجاوز ذلك حينما تتبرأ بعض الأسر من أحد أفرادها الذي يقترف فعلاً إجراميا، وبذلك ينقطع السبيل أمام الباحث للحصول على معطيات صادقة نسبياً تساعده على تأسيس برنامج يساعد النزيل على تحقيق التكيف مع المجتمع الخارجي.

وبذلك يؤدي نقص الوعي لدى قطاع كبير من مجتمعنا العربي وعدم

إدراكه لأهمية الدراسات والبحوث إلى تقليل قيمة هذه البحوث والدراسات فتصبح محدودة. وإذ تظل هذه الدراسات مجرد ملفات موجودة لا يقرأها أو يستفيد منها إلا القليل من الناس. وهو ما لاحظناه مراراً على مدى فترة زمنية طويلة يصعب تغييرها في فترة قصيرة.

من خلال ما سبق تناوله يتضح أن الدراسات والبحوث في المجال الأمني تواجه عقبات كثيرة على مستوى الإدارات المشرفة على المؤسسات العقابية، وكذلك على مستوى المؤسسات العقابية ذاتها وعلى مستوى نزلاء المؤسسات العقابية، وأخيراً على مستوى أسرة النزيل والبيئة الخارجية. وفي نطاق هذا السياق نعرض لعدد من الدراسات التي تناولت الظواهر الإجرامية والتي تبرز جوانب القصور والضعف في مجال دراسة الظاهرة الإجرامية في وطننا العربي ومن أمثلة تلك الدراسات ما يلي :

الدراسة الأولى : كنموذج للعقبات التي تواجه الدراسات في مجال المؤسسات العقابية مشكلة المخدرات في الوطن العربي

قام بهذه الدراسة د. عبد الحليم محمود السيد وهي من إصدارات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في عام ١٤١٨هـ.

يقول المؤلف أن الدراسة طبقت في كل من المملكة الأردنية الهاشمية والإمارات العربية المتحدة وجمهورية السودان. ولقد كان المغرب العربي ضمن البلاد العربية التي سعى الباحث الرئيس بمعاونة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية لتطبيق البحث فيها إلا أن ظروفاً خارجة عن إرادته حالت بينه وبين تحقيق هذه الأمنية (ص ٩).

ويقول المؤلف في موضع آخر : ولا شك أن إجراء الدراسة الحالية

رغم ما واجهته من صعوبات ورغم ما يشوبها من بعض جوانب القصور أو عدم القابلية للتعميم (ص ٣١٠).

وهي بطبيعة الحال معوقات وقيود فرضتها الأجهزة الأمنية والعقابية في بعض المجتمعات العربية في طريق إجراء البحوث التي تتناول نزلاء المؤسسات العقابية.

الدراسة الثانية: كنموذج للعقبات المنهجية التي تواجه بعض الدراسات

سجون النساء

قام بهذه الدراسة د. مصطفى التركي وهي من إصدارات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في عام ١٤١٨هـ.

رجع الباحث لعدد من الدراسات الغربية، وبعضها تم في العقدين الثاني والثالث من هذا القرن، كما رجع لدراسة عربية واحدة تمت في جمهورية مصر العربية عام ١٩٨٨م.

وقد أجرى الباحث دراسته على أربع دول عربية هي المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية جيبوتي والجمهورية الإسلامية الموريتانية والجمهورية اليمنية وكان توزيع العينة على المجتمعات الأربعة التي سحبت منها العينة:

المملكة الأردنية الهاشمة (٢٢) سجناً، بلغ عدد النزيلات (١٠١)

جمهورية جيبوتي (٤) سجون، بلغ عدد النزيلات (١٧)

الجمهورية الإسلامية الموريتانية سجن واحد، وبلغ عدد النزيلات (٢٥)

الجمهورية اليمنية (٦) سجون، وبلغ عدد النزيلات (٧) (ص ١٤-١٦)

يذكر الباحث أن الذي أجاب على استبيان الإدارة كان على النحو التالي:

أجاب مدير أو من ينوب عنه في (١١) سجناً عن الاستبيان.
أجاب أحد الضباط في (٤) سجون عن الاستبيان.
أجاب أحد الحراس في (١٦) سجناً عن الاستبيان.
أجاب الأخصائي الاجتماعي والطبيب في سجنين آخرين.

من الواضح أن الإجابات هذه تمت نيابة عن النزيلات اللاتي كان من المفترض أن يجبن هن عن الاستبيانات، الأمر الذي يلقي بعض الشك على مدى مصداقيته.

ويضيف الباحث أن السجون التي أجرى عليها البحث هي إما سجون صغيرة الحجم، أو أنها غرف أو جناح ملحق بسجن الرجال وذلك لأن عدد النزيلات قليل جداً. ولذلك فقد كان من غير المعقول تعميم نتائج هذا البحث على سجون أكبر حجماً، أو فيها أعداد كبيرة من النزيلات. ولذلك يجب أن ننظر إلى جميع نتائج البحث في هذه الحقيقة (ص ٩٧)

الدراسة الثالثة : كنموذج للعقبات التي تواجه الدراسات النظرية من جراء عدم توفر الدراسات السابقة

الجرائم الجنسية

قام بهذه الدراسة د. على الحوات وهي من إصدارات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في عام ١٤١٨هـ.

يقول الباحث لم يكن من السهل الحصول على البيانات والمعلومات الإحصائية عن الجرائم الجنسية في العالم العربي، إذ لا يخفى على الجميع بأن هذه النوعية من الجرائم والانحرافات تحاط بكثير من الخصوصية ولا تنشرها معظم الدول العربية بسهولة، بل لا تعلنها، وفي الغالب يكتفى

بتضمينها إحصائياً تحت فئة جرائم أخلاقية، دون تعليل وتفسير ودخول في التفاصيل. كما أن الكتابة في هذا الموضوع محدودة جداً، وتحاط بكثير من التحفظ والسرية. ولذلك شكلت هذه الظروف عقبات وصعوبات فعلية أمام الباحث، مما جعل هذه الدراسة - بناء على ذلك - تتصف بالعمومية وعلى ذلك يمكن قبول نتائجها على أنها احتمالات وافتراضات مبدئية في ميدان الجرائم الجنسية. وفي هذا الإطار نشير إلى أن هناك بعض الظواهر الاجتماعية، وبخاصة ما يدخل في نطاق الانحرافات الأخلاقية والجنسية، التي يكون من الفضل دراستها باستخدام منهج دراسة الحالة، دون اللجوء إلى الدراسات المسحية أو الإحصائية.

الدراسة الرابعة: كنموذج للعقبات التي تواجه الدراسات والبحوث التطبيقية في مجال المؤسسات العقابية

رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي

قام بهذه الدراسة د. محروس خليفة وهي من إصدارات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في عام ١٤١٨هـ.

حيث يشير الباحث إلى حقيقة مهمة عند قوله: الصعوبات الفنية البحتة التي منعت شمول الدراسة لأقطار الوطن العربي كافة، مما جعل الدراسة في هذا الإطار تشمل دولاً عربية ثلاثاً هي: مصر، والأردن، وتونس.

ويضيف الباحث أيضاً أنه نتيجة لذلك نستطيع النظر إلى نتائج هذه الدراسة ليس من منظور مدى إمكانية تعميمها على كل بلدان الوطن العربي وأقطاره، ولكن باعتبار أنها تعبر عن مجموعة الخبرات التي توفرت والتي أمكن إخضاعها للدراسة العلمية المنظمة في مجال تقويم سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية للمسجونين والمفرج عنهم وأسرهم.

الدراسة الخامسة: كنموذج للعقبات التي تواجه الدراسات في مجال البيئة الخارجية لمجتمع الظاهرة المدروسة

العنف العائلي

قام بهذه الدراسة د. مصطفى عمر التير وهي من إصدارات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في عام ١٤١٨هـ

يشير الباحث إلى أن الحصول على عينة احتمالية أمر غير ممكن، كما أن الحصول على عينة كبيرة أمر هو الآخر ليس من السهولة بمكان، فالوصول إلى الذين يملكون معلومات مناسبة صعب. إذ أن غالبية الضحايا غير معروفة للأجهزة الرسمية ويضيف في هذا المجال أن الأسرة العربية لا تزال متماسكة ومتضامنة، وعليه فإن المرأة التي تتعرض إلى معاملة سيئة من زوجها ترجع في الغالب إلى منزل أسرتها الأصلية، ولا ينتهي الأمر بالإقامة في المؤسسات العامة، ويمكن الاستعانة بملفات الشرطة للتعرف على بعض ضحايا العنف العائلي، وإن كان ذلك لا يضمن تعاون الضحية مع الباحث باعتبار الأوضاع الاجتماعية والثقافية التي تسود مجتمعاتنا العربية.

ويشير الباحث إلى عينة الدراسة فيقول: قد بذل جهداً للحصول على عينة بحدود (١٠٠) حالة، قسمت إلى نصفين أخذت كل واحدة من قطر عربي حيث بلغ حجم العينة (١٠٤) مفردة في النهاية، فالعينة من النوع الذي يمكن أن يطلق عليه العينة المريحة (ص ٤٥-٤٧)[1]

---

(١) لا نفهم ماذا يقصد الباحث بمصطلح العينة المريحة . هل المريحة له؟ أم للأجهزة الأمنية . . أم للمبحوثين؟ بالإضافة إلى غرابة المصطلح الذي تركه الباحث غامضاً.

الدراسة السادسة : كنموذج العقابات المنهجية التي تواجه الدراسات والبحوث التطبيقية في مجال المؤسسات العقابية بسبب محدودية أطر مجتمعات الدراسة

الرضا الوظيفي لرجل الأمن في أجهزة الأمن العربية

قام بهذه الدراسة د. نادر أحمد أبو شيخة، وهي من إصدارات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في عام ١٤١٨هـ.

على الرغم من أن وطننا العربي يتكون من عدد كبير من الوحدات أو المجتمعات إلا أن كثيراً منها لم يدخل خلال المجتمعات البحثية التي تجري عليها الدراسات التي تطبق على الوطن العربي. وهذا يتناقض مع موضوعات الدراسات التي تعالج قضايا أو ظواهر على مستوى الوطن العربي. والغريب في هذه الدراسة أنها لا تتعامل مع نزلاء المؤسسات العقابية ولكن مع رجال الأمن. وبالرغم من ذلك فقد اقتصرت عينة الباحث على أربعة مجتمعات عربية هي :

جمهورية السودان، والمملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية التونسية.

هذا من جانب آخر فبرغم أن الباحث قد رجع إلى ما يقرب من ست وعشرين دراسة لم تكن واحدة منها مرتبطة بالقطاع الأمني. هذا يمثل قصوراً واضحاً في مجال توفر الدراسات السابقة في المجال الأمني.

وقد قامت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بجمع البيانات (ص ١٦-٦٣) التي قام الباحث بتحليلها وكتابة تقرير عنها.

خامساً : الخلاصة

نظراً لأن الظاهرة الإجرامية تمثل مسألة من أهم المسائل التي يحرص الكثير من الباحثين على دراستها وذلك للتعرف عليها وعلى طبيعة مكوناتها وتحديد الأسباب التي تدفع البعض لاقتراف الجريمة، بالإضافة إلى التعرف على الآثار المصاحبة والنتائج المترتبة على تفاقمها، هذا من جانب ومن جانب آخر حرص المسئولون في القطاعات الأمنية على مستوى الوطن العربي على الإشارة إلى أهمية الدراسات والبحوث وأنهم يدعمون تلك الأنشطة بكافة أشكالها. غير أنه على الرغم من أهمية هذين الجانبين إلا أنهما لم يساهما في إثراء المعرفة المتعلقة بظاهرة الجريمة في الوطن العربي وتأكيداً لذلك، نقدم المستخلصات التالية المستندة إلى قراءتنا لجملة من الدراسات التي أجريت حول قضايا القطاع الأمني.

١ ـ إن مجمل الدراسات التي تم تنفيذها لم تتعرض إلى أي مسألة فيما يتعلق بالنظم المتبعة في الدول العربية كما أنها لم تتناول في مضمونها أي نقد يتعلق بطبيعة هذه المؤسسات أو النظم المتبعة فيها. فجميع الدراسات كانت تركز على النزيل والعوامل التي دفعته لاقتراف الجريمة، إضافة إلى أن كثيراً من الدول العربية تعد نزلاء المؤسسات العقابية من أخطر أسرار الدولة، التي يجب المحافظة عليها.

٢ ـ إن أي باحث يرغب في دراسة ظاهرة الجريمة لن يجد إلا القليل من الدراسات عن تلك الظاهرة المدروسة، وفي أغلب الأحيان لن يجد البحوث والأدبيات والدراسات السابقة التي أجريت على مجتمعات عربية أخرى يمكن أن تساعد في إجراء دراساته.

٣ ـ إن هناك عددا قليلاً من الدول العربية التي توافق على قيام دراسات على

مؤسساتها العقابية غير أن هذه المؤسسات لا تمثل المؤسسات العقابية في الوطن العربي تمثيلاً دقيقاً.

٤ ـ إن بعض الدول العربية لا توافق على قيام باحثين من غير مواطنيها القيام بدراسات على مؤسساتها العقابية. مع الإشارة إلى أن هذا الأمر غير معلن وهذا من العقبات التي تضعها أمام الباحثين من دول عربية أخرى لكي يتخلى عن الدراسة من تلقاء نفسه.

٥ ـ إن معظم الدراسات التي نفذت كانت معدة للوصول إلى عينة تمثل المجتمع العربي، غير أن الباحثين عجزوا عن تحقيق ذلك لصعوبات وضعتها الدول التي أدرجت ضمن العينة. وإن كان في الغالب يشار إليها في الغالب على أنها عقبات فنية أو باعتبارها صعوبات خارج نطاق الباحث.

٦ ـ تبرز الدراسات ـ وإن كانت قليلة ـ مشكلة المنهجية فيما يتعلق بتحديد العينة من خلال عدم تعرض الباحثين لطبيعة عيناتهم أو لخصائص المجتمعات التي تمت دراستها والتي بموجبها تم سحب العينة.

٧ ـ على الرغم من أهمية بعد جمع البيانات في عملية البحث، فقد أشار بعض الباحثين إلى أن أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية هي التي تتولى عادة جمع البيانات وتقديمها للباحث، فإن هذا الأمر يثير مسألة منهجية هامة تتعلق بمصداقية المعلومات التي تم الحصول عليها.

سادساً : نحو تصور نظري لما يجب أن تقوم به الأجهزة الأمنية على مستوى الوطن العربي.

على الرغم من إشارة معظم الباحثين إلى العقبات والصعوبات التي واجهتهم في دراساتهم لم تكن هناك توصيات في شأن معالجة تلك العقبات أو الصعوبات، على أي مستوى من المستويات. ولتحقيق ذلك يقترح الباحث أن يتولى الإشراف على المؤسسات العقابية جهات غير وزارات الداخلية، كأن تكون مسئولية إدارة تلك المؤسسات العقابية لوزارات العدل أو وزارات الشئون الاجتماعية أو لجنة من مجموعة من وزارات تحت مظلة وزارة الداخلية. هذا بالإضافة إلى بحث موضوع تحويل تلك المؤسسات العقابية إلى القطاع الخاص الذي لديه القدرة على استغلال الطاقات المعطلة للنزلاء في المؤسسات العقابية.

بالإضافة إلى ذلك فإنه من الضروري أن يتم تصميم برنامج تدريبي لتكوين كوادر عربية في مجال البحوث والدراسات الأمنية، مؤهلة للقيام بسحب عينات ممثلة للمؤسسة العقابية في المجتمع الذي تعمل فيه، وكذلك القيام بجمع البيانات من المؤسسات العقابية وذلك على مستوى الوطن العربي. بذلك يمكن أن نصل إلى مستوى عال في مجال الثقة في تلك البيانات. ويقترح أن يتخذ هذا البرنامج شكل دبلوم دراسي مكثف.

إلى جانب ذلك فإنه من المهم أن يتوفر في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية وحدة بحثية تعمل على وضع معايير ثابتة لعملية تصميم أداة جمع البيانات من المؤسسات العقابية، بحيث تسهل مهمة جمع البيانات على الباحثين في تلك المؤسسات. كذلك مساعدة الباحثين في التعرف على طبيعة تلك المجتمعات والعقبات التي يمكن أن يواجهها الباحثون قبل الشروع

في تصميم مشروع البحث، وذلك لتجنب أي استبعاد لمجتمعات يرغب الباحث في دراستها.

إضافة إلي ذلك يجب تشكيل فريق عمل لوضع خطة يتم بموجبها توفير المعلومات والدراسات التي تتناول الظاهرة الإجرامية كذلك تحديد مجالات النقص في هذا المجال حتى تصبح المشروعات البحثية في المستقبل في المستوى الملائم الذي يدعم المكتبات الأمنية في جميع الدول العربية.

في هذا الإطار نستطيع التأكيد على أن أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية هي المؤسسة العلمية العربية الوحيدة التي تضم جميع الدول العربية، والتي تهتم بظاهرة الجريمة على جميعها مستوياتها، والتي يقع على كاهلها أعباء الاهتمام بدراسة هذه الظواهر، وكذلك تسهيل تنفيذ الدراسات والبحوث المتعلقة بالمؤسسات العقابية على مستوى الوطن العربي، وهذه بلا شك عبء ثقيل لكنها بجهازها المؤهل فنياً وإدارياً قادرة على ذلك بمشيئة الله.

المراجع

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

- سعود بن ضحيان الضحيان، ١٤١٧هـ : مشكلات تصميم البحوث الميدانية في المجالات الأمنية، في الحلقة العلمية حول صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض. المملكة العربية السعودية.
- عبد المنعم بدر، ١٤١٧هـ : أهمية البحوث الميدانية في المجالات الأمنية، في الحلقة العلمية حول صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض. المملكة العربية السعودية.
- علي الحوات، ١٤١٨هـ : الجرائم الجنسية. الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- محروس محمود خليفة، ١٤١٨هـ : رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي. الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- محسن عبد الحميد أحمد، ١٤١٧هـ : صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية، في الحلقة العلمية حول صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية. الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- محمد إبراهيم زيد (مترجم) ١٩٩٦م : مرشد التدريب الدولي في المؤسسات العقابية العربية : «الحلقة العلمية الدولية الثانية، تطبيق مرشد التدريب الدولي في المؤسسات العقابية العربية. الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

ـ مصطفى التركي، ١٤١٨هـ : سجون النساء. الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
ـ مصطفى عمر التير، ١٤١٨هـ : العنف العائلي. الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
ـ نادر أحمد أبو شيخة. الرضا الوظيفي لرجل الأمن في أجهزة الأمن العربية. الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
ـ ناصر محمد الهيزع، ١٤١٧هـ : الاتجاهات المستقبلية للبحوث الأمنية : «في الحلقة العلمية حول صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية. الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
ـ نصيف فهمي، ١٤١٧هـ : صعوبات تطبيق نتائج البحوث الميدانية في المجالات الأمنية : «في الحلقة العلمية حول صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية». الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

- Grinnell, Richard M. Jr. & Willams Margaret (1990). Research in Social Work, a Primer, F.E. Peacock Publishers, Inc. Itasca, IIIinois, U.S.A.
Rossi, Peter H. & Wright, James D. & Andy, B. Anderson, (1983). Handbook of Survey Research, Academic Press, New York, U.S.A.
Nachmias, David & Nachmias, Chava (1987). Research Methods in the Social Sciences, St. Martins Press, New Yourk, U.S.A.
Neuman, W. Lawrence (984). Social Research Methods, Qualitative and Quantitative Approaches, Allyn and Bacon, London, G.B.